الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى
وَأَثَرُهُ فِي جَبْرِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ

إِعْدادُ:

د. هادي أحمد فرحان الشجيري

الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية/ كلية التربية/ الجامعة العراقية

المقدمة

بسم الله نبدأ، وبه نستعين، وعليه نتوكل، يا ربّنا لك الحمد أولاً وآخرا، وظاهرا وباطنا، أنت أهل الثناء والمجد سبحانك لا نحصي ثناء عليك.

والصلاة والسلام على نبيّنا محمد أبلغ من نطق وأفصحهم، وعلى آله وأصحابه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

إن العربيّة لغة شرّفها الله تعالى بأن جعلها لغة كتابه العزيز، ولغة خاتم أنبيائه ورسله، وللعربية أسرار لا تنقضي لمن أمعن النظر، وأعمل الفكر، كيف لا! وهي لغة اختارها الله لكتابه.

وهذا الذي أقدمه إنما هو بحث في ظاهرة مهمة من ظواهر هذه اللغة، أحسب أن النحاة لم يولوها ما تستحقّ من عناية واهتمام، وإن كثر تخريجهم عليها في ثنايا مباحثهم النحوية المختلفة.

موضوع البحث:

هو بحث في ناحية المعنى الذي أقيم النحو للحفاظ عليه، فهو يدرس تراكيب لغوية قد يبدو ظاهرها غير متوافق مع قواعد اللغة وما سطره النحاة، والسبب في ذلك أنّ العربي الذي تكلّم بها أولاً أغفل ما يستحقه اللفظ في التركيب، وصرف ذهنه إلى المعنى، فجاء التركيب غير متوافق في الظاهر.

مشكلة البحث:

قد يبدو في التركيب الفصيح حالة إعرابية ليس لها في ظاهر التركيب ما يسوّغ وجودها، أو نجد فيه مفردات لا تنسجم مع قواعد العمل النحويّ أو قواعد المطابقة في العربية، فاجتهد النحاة لإيجاد ما يفسر إعرابها، أو يسوّغ عدم تطابقها معتمدين في ذلك على المعنى الذي قصده المتكلم في نفسه، فقادهم جهدهم إلى إبداع وسيلة تقويمية أسموها الحمل على المعنى، فتلك

الوسيلة ((اصطنعها النحاة العرب في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في بناء الجملة إذا لم يكن متوافقا مع البنية الأساسية، وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وسمّوا هذه الوسيلة– وهي ضمن وسائل أخرى للغرض نفسه– الحمل على المعنى. وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطوقة))[1].

والاعتماد على قصد المتكلم ليس من صنع النحاة، بل هي علة علّل بها العرب الأوائل بعض تراكيبهم، وهم أصحاب اللغة المتكلمون بها.

فقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصا من أهل اليمن يقول: فلانٌ لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة[2]؟

ففي هذا النص نجد تركيبا فصيحا جاء فيه ما يخالف قواعد المطابقة في التذكير والتأنيث، إذ جاء الفعل مؤنثا بتاء التأنيث (جاءته) مع كون الفاعل (كتابي) مذكرا في اللفظ، فجاءت العلة في عدم المطابقة بتفسير معنوي يؤنّث اللفظ المذكّر في الظاهر، وهو كون الكتاب المذكر محمولا على معنى الصحيفة المؤنثة!

حدود البحث:

تراكيب عربية فصيحة، وردت منقولة محفوظة في أرقى شواهد العربية، جاءت فيها مخالفة بيّنة لما قنّنه النحاة من قواعد اعتمادا على الكثير الشائع، فكان لا بدّ من تخريجها بما يناسب قيمتها العلمية، فكانت ظاهرة الحمل على المعنى، وقد عدّها الأقدمون– وإن بدت في ظاهرها تخالف القواعد المألوفة– مظهرا من مظاهر شجاعة العربية[3].

(١) النحو والدلالة، محمد حماسة عبد اللطيف: ١٥٢.

(٢) ينظر: الخصائص، ابن جني: ١/٢٤٩.

(٣) الخصائص، ابن جني: ٢/٣٦٠.

خطة البحث:

قد جاءت مادة البحث مقسمة على مبحثين:

المبحث الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد المطابقة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد التذكر والتأنيث.

المطلب الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإفراد والجمع.

المبحث الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإسناد والعمل النحويّ. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإسناد.

المطلب الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد العمل النحويّ.

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج الاستقراء الجزئي لشواهد العربية لجمع مادة البحث، ثم الاعتماد على المنهج التحليلي التعليلي لرصد القواعد النحوية التي تجاوزتها النصوص الفصيحة، وكيفية جبرها بظاهرة الحمل على المعنى، وهذه المنهجية المجملة جرى بناؤها باتباع الخطوات الآتية:

أولاً: تجميع النصوص الفصيحة التي اشتركت في خرق قاعدة نحوية ما، وضمها مع بعضها.

ثانياً: اختيار عنوان مناسب عام لكلّ خرق للقواعد النحوية مستنبط من طبيعة ذلك الخرق.

ثالثاً: نثر المادة العلمية المجموعة تحت العنوان العام تحت عناوين فرعية أكثر دقة وتميزا.

رابعاً: تدعيم المادة العلمية بالنصوص الفصيحة الموثقة من مظانها المعتبرة.

خامساً: تخريج الشواهد المتنوعة القرآنية، والحديثية، والشعرية، والنثرية من مصدرها الخاصة.

أهداف البحث:

الكشف عن أهمية ظاهرة الحمل على المعنى في تخريج النصوص التي تبدو في ظاهرها مخالفة للقواعد النحوية.

حصر خلل القواعد النحوية الذي جبره النحاة بظاهرة الحمل على المعنى.

بيان الترابط بين التراكيب اللغوية العميقة في نفس المتكلم، والتراكيب اللغوية الظاهرة التي ينتجها لسان المتكلم.

بيان الأثر النفسي للمتكلم في صوغ تراكيبه اللغوية الظاهرة، وبيان إمكانية الاعتماد على ما في نفسه في تفسير ما تلفظ به.

الدراسات السابقة:

أشار الأقدمون إلى هذه الظاهرة، وبعضهم وسّع القول في بعض أنواعها، وتركوا الباب مفتوحا لمن أراد أن يلحق فيه ويوسّع.

وقد أفردها المحدثون بعدد لا بأس به من الكتب والأبحاث العلمية المحكمة منها:

الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله حسين العنبكي، بغداد، ديوان الوقف السني، ط١، ٢٠١٢م.

ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية، محمد أشرف مبروك المشد، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٩٨٩م.

ظاهرة الحمل على المعنى في السبع الطوال: دراسة في ضوء علم اللغة النصي،

علاء السيد الصاوي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ ٢٠١١م.

التوهم في النحو العربي، هدى بنت سليمان السراء، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات بالرياض، سنة ١٤١٣هـ.

الحمل على المعنى: دراسة تطبيقية على القرآن الكريم، مصطفى أحمد عبد العليم، بحث منشور في أعمال مؤتمر اللغة العربية وتحديات العصر.

التوهم عند النحاة، (كتاب) عبد الله أحمد جاد الكريم، ط ١، القاهرة: مكتبة الآداب، سنة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، السيد رزق الطويل، بحث منشور في مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى. ع ١. ١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ.

قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد أحمد رشوان، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ع ١٤. ١٤١٦هـ.

التوهم: دراسة في كتاب سيبويه، أحمد جراري، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. ع ٦٦. السنة ١٧. ربيع عام ١٩٩٩م.

والدراسات السابقة دراسات ذات قيمة عالية في إثبات هذه الظاهرة، وتبيين سعة انتشارها، وبيان مظاهرها، وكيفية التخريج عليها، وإنما تتميز هذه الدراسة عن سابقاتها بمحاولة الربط بين ظاهرة الحمل على المعنى، والكشف عن الخلل القواعدي في النص العربي الفصيح؛ لذا قام منهج البحث على إبراز الخلل القواعدي أولاً، ثم رفده بالشواهد الفصيحة، وتعضيده بالنصوص المنقولة عن الأئمة في جبر هذا الخلل بظاهرة الحمل على المعنى.

أسأله تعالى التوفيق في بلوغ المقصد، والنفع بهذا العمل.

التمهيد

قبل أن ندخل في مطالب هذا البحث وعناوينه الفرعية، وتفاصيل مادته العلمية، أرى أن أتقدمه بتمهيد موجز أضيء فيه ما عساه أن يخفى من دلالات مفردات عنوانه الرئيسة، فأقول:

أولاً: الحمل:

الحاء والميم واللام أصل واحد يدل على إقلال الشيء، حَمَلت الشيءَ أحمله حَمْلا، فهو مَحْمُولٌ، وحميلٌ. وحمله على الأمر يحمله حملا فانحمل: أغراه به[1].

ومن هذا المعنى اللغوي العام تفرعت استعمالات كثيرة لهذه المفردة حوتها بطون الكتب اللغوية المتنوعة، منها ما هو شديد القرب من أصله، ومنها ما يحتاج إلى التلطف والتكلف لرده لهذه الأصل الدلالي العام[2].

ومن الثاني ما شاع في كتب النحاة من استعمال للفظة (الحمل) بمعنى القياس أو ما يقاربه من المعنى، فقالوا في قواعدهم: الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير[3]، وقالوا: الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل[4].

ومن هذا الصنف مفردة عنواننا، فمن القواعد المقررة عندهم: أن اللفظ يحمل على معناه كما يحمل على لفظه. وإن كان المقدم عندهم هو البدء

(١) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: (حمل)، ولسان العرب، ابن منظور: (حمل).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: حمل، وأساس البلاغة، الزمخشري: حمل، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: حمل.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٢١٩.

(٤) المصدر نفسه: ١/٢٢٦.

بالحمل على اللفظ، قال السيوطي: ((إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخَفِيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة به أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق. . .))[(١)].

ثانياً: الجبر:

الجبر خلاف الكسر، يقال: جبرت العظم جبراً، وجبر العظم بنفسه جبوراً، أي: انجبر، وقد جمع العجاج بين المتعدي واللازم فقال:

قد جبر الدين الإله فجبر[(٢)].

وفي حديث الدعاء: (واجبرني، واهدني)[(٣)]، أي: أغنني، من جبر الله مصيبته، أي: رد عليه ما ذهب منه أو عوضه عنه، وأصله من جبر الكسر[(٤)].

ومعنى الجبر في عنوان بحثنا لا يبعد عن معناه اللغوي العام المأخوذ من جبر الكسر، فكأن الشواهد الفصيحة التي رويت عن العرب والتي خالفت مشهور القواعد النحوية المستنبطة من غالب كلامهم قد أحدثت صدعاً وكسراً في تلك القواعد، فكأن هذا الباب من التعليل الذي أحدثه النحاة بمنزلة الجبيرة التي تقوم بجبر ما انكسر من العظم، فقد رأوا في تعليلهم بالحمل على المعنى في تلك الشواهد جبرا لما ظاهره صدع في قواعدهم المقررة.

---

(١) المصدر نفسه: ١/٢٣٥.

(٢) ديوان العجاج: ٦٣، وينظر: لسان العرب، ابن منظور: (جبر).

(٣) ينظر: سنن الترمذي (باب ما يقول بين السجدتين، حديث ٢٨٤): ٢/٧٦.

(٤) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: (جبر).

ثالثاً: القاعدة:

القاعدة في اللغة: أصل الأسّ، وجمعها قواعد، والقواعد: أساطين البناء التي تعمده، وقواعد البيت: أساسه[1]، وفي التنزيل: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وفيه أيضاً: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦].

ومن هذا الأساس اللغوي جاءت دلالة مصطلح القاعدة عند أصحاب الفنون المختلفة، فالقاعدة عندهم على اختلاف تخصصاتهم: ((قضيّةٌ كليّةٌ ينطبق حكمها على الجزئيات التي تندرج تحتها، فتعرف بها حكم هذه الجزئيات))[2].

وهذا يصدق على القاعدة النحوية صدقه على القاعدة الفقهية، والأصولية وغيرهما. يقول حسين الحربي مبينا اشتراك العلوم المختلفة في هذه التعريف العام: ((فهذا تعريف القاعدة بمدلولها العام فتشمل كل ما يطلق عليه قاعدة في العلوم كافة، كالقاعدة الأصولية (الأمر يقتضي الوجوب)، والقاعدة النحوية (الفاعل مرفوع)، والقاعدة الفقهية (لا ضرر ولا ضرار)، والقاعدة الترجيحية (القول بالتأسيس مقدم على القول بالتأكيد)، وغيرها من القواعد))[3].

(١) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: (قعد)، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: قعد.

(٢) التعريفات، الجرجاني: ٢٥١.

(٣) قواعد الترجيح عند المفسرين: ١/٣٨.

المبحث الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد المطابقة

المطلب الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد التذكير والتأنيث

المسألة الأولى: جبر تأنيث المذكر:

إذا كان اللفظ مذكرا فحقه أن يبقى كذلك في التركيب اللغوي، ومن الواجب على المتكلم أن يراعي تذكيره في جميع مواضع كلامه، فيذكر له الفعل، ويصفه بالمذكر، ويخبر عنه بالمذكر إلى غير ذلك مما يراعى في التركيب؛ لأن تأنيث ما حقه التذكير يؤدي إلى الإغراب والإنكار، وهو خروج عن الأصل(١).

ولكن ورد في فصيح الكلام بعض الألفاظ المذكّرة عوملت معاملة المؤنث، والذي سوّغ ذلك هو الحمل على المعنى الذي يمكن أن يحتمله اللفظ، ويقصده المتكلم، وقد لجأ النحاة إلى باب الحمل على المعنى في تفسير تأنيث المذكر في صوره المتنوعة، ومنها:

١: تأنيث الفعل:

ومنه قراءة من قرأ بالتاء في قوله تعالى(٢): ﴿ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ ﴾[يوسف: ١٠].

أنث الفعل (تلتقط) مع أن الفاعل مذكر وهو (بعض)، والذي سوغ ذلك أن (بعض السيارة) سيارةٌ في المعنى(٣).

---

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٥/٢.

(٢) قراءة الحسن، وأبي رجاء، وقتادة. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: ٢٨٤/٥، وإتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢٦٢.

(٣) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٥/٢، والأشباه والنظائر في النحو، السيوطي: ٢٣١/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾، ثم جاء بعده: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: ١١- ١٢].

قال أبو عبيدة: ((والسّعير: مذكر، وهو ما تسعر به سُعار النار، ثم جاء بعده فعل مؤنث، مجازها: أنها النار، والعرب تفعل ذلك، تظهر مذكرا من سبب مؤنثة، ثم يؤنثون ما بعد المذكر على معنى المؤنث))(١).

وقد ورد مثل ذلك في الحديث، ومنه قوله: ((ما رؤي مثل هذا منذ دَجَتِ الإسلامُ)) (٢). **فأنث الفعل على معنى الملّة، يقول ابن سيده: ((قال السجستاني: سألت الأصمعي، فقلت في الحديث: (مُنْذُ دَجَتِ الإسلامُ) لأَيِّ شيء أنثوه؟ قال: أرادوا الملة الحنيفية))**(٣).

ومن ذلك أيضا قول العرب: ((ذهبتْ بعضُ أصابِعِه)) (٤)**، و(ما جاءَتْ حاجتُك)**(٥)**، أنث ذلك لما كان بعض الأصابع إصبعا، ولما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى**(٦).

وعلى ذلك أنشدوا:

أَتَهْجُرُ بَيْتا بالحجازِ تلفعتْ ... به الخوفُ والأعداءُ من كلِّ جانبِ(٧)

(١) مجاز القرآن، أبو عبيدة: ٢/٧٠، وينظر: الصاحبي، ابن فارس: ٤٢٦.

(٢) وأتى في رواية (مذ دحا الإسلام)، ودجا الإسلام: أي شاع وكثر. ينظر: الفائق في غريب الحديث: ١/٤١٢، والنهاية في غريب الحديث: ٢/١٠١، ولسان العرب، ابن منظور، (دجا): ٥/٢٢١.

(٣) المخصص، ابن سيده: ١٧/٢١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري: ٢/٧٦٣، وينظر: اللسان، ابن منظور، (دجا).

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٥.

(٥) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٦.

(٦) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٥، والأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٢٣١.

(٧) البيت بلا نسبة، ١/ الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٥، واللسان، ابن منظور (خوف)، =

يقول ابن سيده: ((فإنما يُراد بالخوف المخافة، فأنث لذلك))[١].

ومنه قول لبيد:

فمضى وقدّمها وكانت عادة منه إذا هي عرّدتْ إقدامها[٢]

جعل ((الإقدام بمعنى: التقدمة؛ لذلك أنث الشاعر فعلها، فقال: وكانت تقدمة الأتان عادة))[٣].

ومنه قول ذي الرّمة:

مشينَ كما اهتزتْ رماحٌ تسفَّهتْ أعاليها مرُّ الرياحِ النواسمِ[٤]

أنث الفعل (تسفّهت) مع أن فاعله مذكر، والذي جلب له ذلك إنما هو الرياح[٥].

ومنه قول الأعشى:

وتَشْرَقُ بالقول الذي قدْ كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدّمِ[٦]

= والأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٢٣٠.

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة: ٥/٣٠٥، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو من معلقته المشهورة، وعردت: أي تركت الطريق وعدلت عنه، والتعريد: الانهزام، وفي هذا البيت يتحدث عن حمار الوحش يتبع أتانا تحاول الفرار منه، فيذكر أن الحمار جعلها أمامه كي لا تهرب، وكذلك شأنه إذا هي حاولت الفرار أن يقدمها ويسوقها أمامه. ينظر: ديوان لبيد: ١٧٠، وشرح المعلقات السبع، الزوزني: ٢٣٣.

(٣) شرح المعلقات السبع، الزوزني: ٢٣٣، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٥.

(٤) البيت من الطويل، ورواته في الديوان: رويدا. . . ينظر: ديوان ذي الرمة: ٧٥٤، واللسان، ابن منظور (سفه).

(٥) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٧، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/٥٠.

(٦) ينظر: ديوان الأعشى: ١٧٣، واللسان، ابن منظور (شرق).

فإن شئت قلت: أنث الفعل؛ لأنه أراد القناة، وإن شئت قلت: إن صدرَ القناةِ قناةٌ(١).

٢: الإشارة إليه بالمؤنث:

ومنه قول رويشد بن كثير الطائي:

يَـا أيّهـا الرّاكـبُ المُزْجِـي مطيّتَـهُ سَـائلْ بَنِـي أَسَـدٍ مـا هَـذِهِ الصّـوتُ(٢)

فقـال: هـذه؛ لأنـه ذهـب إلـى المعنـى، فالصـوت بمعنـى: الصـيحة والاستغاثة(٣).

٣: تذكير العدد من ثلاثة إلى عشرة له:

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

وكـان مجنّـي دون مـن كنـت أتقـي ثـلاث شـخوص كاعِبـان ومعصـرُ(٤)

أنّث الشخص؛ لأنه أراد به المرأة(٥)**، قال المبرد: ((قوله: ثلاث شخوص، والوجه: ثلاثة أشخص؛ ولكنه لما قصد إلى النساء أنث على المعنى، وأبان عمّا أراد بقوله: كاعِبان، ومعصرُ))**(٦).

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٥٢/١، والخصائص، ابن جني: ٤١٧/٢.

(٢) البيت من البسيط. ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٦/٢، والإنصاف، الأنباري: ٧٧٣/٢.

(٣) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٦/٢، والإنصاف، الأنباري: ٧٧٣/٢، واللسان، ابن منظور (صوت).

(٤) البيت من الطويل، ينظر: ديوانه: ٩٢.

(٥) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٥٦٦/٣، والمقتضب، المبرد: ١٤٨/٢، والخصائص، ابن جني: ٤١٧/٢.

(٦) المبرد، الكامل: ٥٣٣/١.

ومنه:

وإنّ كلابا هذه عشرُ أبطنٍ وأنت برئٌ من قبائلها العشرِ[١]

ذهب بالبطن إلى القبيلة، فذكر العدد، وأبان ذلك بقوله: من قبائلها[٢].

يقول الفراء: ((وكان ينبغي أن يقول: عشرة أبطن؛ لأن البطن ذكر، ولكنه في هذا الموضع في معنى القبيلة، فأنث لتأنيث القبيلة في المعنى))[٣].

٤: إعادة ضمير المؤنث عليه:

ومنه:

لِقَوْمٍ وكانوا هُمُ المنْفِدِينَ شرابَهُمُ قبلَ إنفادِها[٤]

كان الأصل أن يقول: قبل إنفاذه؛ لأن الشراب مذكر إلا أنه أنثه حملا على المعنى؛ لأن الشراب هو الخمر في المعنى[٥].

٥: صياغته على وزن يخصّ المؤنث:

ومنه:

لو كانَ في قلبي كقَدْرِ قُلامَةٍ حبّا لغيرك قد أتاها أرْسُلي[٦]

(١) من الطويل، وهو للنواح الكلابي في المقاصد النحوية، للعيني: ٤/٤٨٤، وبلا نسبة في بقية المصادر، ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣/٥٦٥، والخصائص، ابن جني: ٢/٤١٧، والإنصاف، الأنباري: ٢/٧٦٩.

(٢) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٧، والإنصاف، الأنباري: ٢/٧٦٩.

(٣) معاني القرآن، الفراء: ١/١٢٦.

(٤) من المتقارب، للأعشى في ديوانه: ١٢١، وينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٢٤٣، والإنصاف، الأنباري: ٢/٥٠٨.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٢٤٣، والإنصاف، الأنباري: ٢/٥٠٨.

(٦) نسبه ابن بري للهذلي، ينظر: اللسان، ابن منظور (رسل).

فإنه جمع (رسول) على (أرسل)، وهذا من تكسير المؤنث، كـ(أتان): آتُن، و(عناق): أعنق.

يقول ابن عقيل: ((وأفعل، أيضا، جمع لكل اسم مؤنث رباعيّ قبل آخره مدّة كعناق وأعنق، ويمين وأيمن))[1]. والذي سوغ ذلك كون الرسول هنا إنما يراد به المرأة؛ لأنها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب[2].

المسألة الثانية: جبر تذكير المؤنث:

هذا الباب أوسع من صاحبه؛ لأنه كما علل النحاة ردّ فرع إلى أصل؛ لذا كثر في كلامهم، يقول ابن جني: ((وتذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه ردّ فرع إلى أصلٍ))[3]، وقد جبرت هذه المخالفة بباب الحمل على المعنى أيضا في صوره المختلفة، ومنها:

١: تذكير الفعل له:

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[البقرة: ٢٧٥]، ذكر الفعل وإن كان الفاعل مؤنثا حملا على المعنى؛ لأن الموعظة والوعظ بمعنى واحد[4].

يقول مكي بن أبي طالب: ((ذكر جاء، حمله على المعنى؛ لأنه بمعنى: فمن جاءه وعظ))[5].

---

(١) شرح ابن عقيل: ١١٦/٤، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ٢٥٦/٣.

(٢) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٦/٢، واللسان، ابن منظور (رسل).

(٣) الخصائص، ابن جني: ٤١٥/٢.

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٢/٢، والأشباه والنظائر، السيوطي: ٢٣١/١.

(٥) مشكل إعراب القرآن، القيسي: ١٤٣/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾[البقرة: ٢١٢] قال الفراء: ((ولم يقل: زينت، وذلك جائز؛ وإنما ذكّر الفعل والاسم مؤنث؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر، فمن أنّث أخرج الكلام على اللفظة، ومن ذكّر ذهب إلى تذكير المصدر، ومثله: ﴿ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ ﴾[البقرة: ٢٧٥]، و﴿ قَدْ جَاءَكُم بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ ﴾[الأنعام: ١٠٤]، ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ ﴾[هود: ٦٧] على ما فسرت لك))[(١)].

ومنه قول عامر بن جوين الطائي:

فـــلا مزنـــةٌ ودقـــتْ ودقَهـــا ولا أرضَ أبْقـــــلَ إبقالهـــــا[(٢)]

يقول البغدادي: ((الشاهد فيه أنه ذكّر (أبقل)، وهو صفة للأرض ضرورة حملا على معنى المكان))[(٣)].

ومنه قول الأعشى:

فـــإن تعهـــديني ولـــي لمّـــةٌ فـــإنّ الحـــوادثَ أودى بهـــا[(٤)]

فإنه قال: أودى، ولم يقل: أودت؛ لأن الحوادث في معنى

(١) معاني القرآن، الفراء: ١/١٢٥. ويكشف قول الفراء ما ذكره الثعلبي من أن أحد مذهبي تذكير الفعل هو كون تأنيث الحياة ليس بحقيقي إذ هي بمعنى البقاء والعيش، وفيهما معنى التذكير. ينظر: الكشف والبيان: ٢/١٣١.

(٢) البيت من المتقارب، ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢/٤٦، والخصائص، ابن جني: ١/٤١١، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل يعقوب: ٦/٦٢.

(٣) خزانة الأدب، البغدادي: ١/٤٦.

(٤) من المتقارب، ديوانه: ٢٢١، وينظر: الإنصاف، الأنباري: ٢/٧٦٤، واللسان، ابن منظور (حدث).

الحدثان[1]، وقال ابن منظور: ((وأما أبو علي الفارسي فذهب إلى أنه وضع الحوادث موضع الحدثان))[2].

ومنه قول زياد الأعجم:

إنّ السّــماحةَ والمــروءةَ ضُــمّنا قبـرا بمـروَ علـى الطريـقِ الواضـحِ[3]

فإنه قال: ضُمّنا بالتذكير، ولم يقل: ضُمّنتا؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى معنى السخاء، وبالمروءة إلى معنى الكرم[4].

٢: الإخبار عنه بالمذكر:

وقيل منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقد وقف أهل العلم عند هذه الآية وقفة طويلة، فذكروا كثيرا من الآراء في تذكير كلمة (قريب)، أوصلها بعضهم إلى اثني عشر وجها، وكان من بين هذه الأوجه تأويل المؤنث بمذكر موافق له في المعنى[5].

يقول ابن الشجري، في بيان هذا الوجه ومن قال به: ((قال أبو إسحاق الزجاج: إنما قيل: قريب؛ لأن الرحمة والغفران في معنى واحد، وكذلك كلّ تأنيث ليس بحقيقيّ، وقال غيره: إنما ذكر (قريب)؛ لأن الرحمة والرحم سواء، وهذا نظير قول الزجاج إلا أنه أوفق؛ لأنه ذكّر ما هو من لفظ الرحمة، فأراد أن

(١) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١٢٨/١، والإنصاف، الأنباري: ٧٦٤/٢.

(٢) اللسان، ابن منظور (حدث).

(٣) البيت من الكامل، شعر زياد الأعجم: ٥٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن، الفراء: ١٢٨/١، والإنصاف، الأنباري: ٧٦٤/٢.

(٥) ينظر: بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية: ١٨/٣.

الرحم في قوله تعالى: ﴿ وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴾ [الكهف: ٨١] بمعنى الرحمة، فقد وافقها لفظا ومعنى، فحملت الرحمة عليه، وقال الأخفش: المراد بالرحمة ههنا: المطر؛ لأنه قد تقدم ما يقضي ذلك، فحمل (قريب) عليه))[١].

وقال ابن القيم معقبا على هذا المسلك في التوجيه: ((قالوا: وإذا جاز تأويل المذكر بمؤنث في قول من قال: جاءته كتابي، أي: صحيفتي. . . مع أنه حمل أصل على فرع، فلأن يجوز تأويل مؤنث بمذكر لكونه حمل فرع على أصل أولى وأحرى، وهذا وجه جيد))[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾[المزمل: ١٨].

قال أبو عبيدة: ((ألقى الهاء؛ لأن مجازها السقف، تقول: هذا سماء البيت))[٣]، وقال ابن فارس: ((حمل على السقف))[٤].

ومنه قول طُفَيْل الغَنَوِيّ:

إذْ هيَ أحْوَى مِنَ الرّبعيّ حَاجِبُهُ والعينُ بالإثْمِدِ الحَارِيِّ مَكْحَولُ[٥]

قال: مكحول، ولم يقل: مكحولة؛ لأن العين في المعنى عضوٌ.

٣: وصفه بالمذكر:

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[ق: ١١].

(١) أمالي ابن الشجري: ٥٨٩/٢، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٢/٢.

(٢) بدائع الفوائد، ابن القيم: ٢٢/٣.

(٣) مجاز القرآن، أبو عبيدة: ٢٧٤/٢.

(٤) الصاحبي، ابن فارس: ٤٢٥، وينظر: إعراب القرآن الكريم، محيي الدين الدرويش: ١١٨/٨.

(٥) البيت من البسيط، ديوانه: ٥٥، وينظر: الكتاب، سيبويه: ٤٦/٢، والإنصاف، الأنباري: ٧٧٥/٢.

قال ابن فارس: ((حمله على المكان))[1].

ومنه قول الراجز:

يـا بئـرَ يـا بئـرَ بنـي عـديِّ لأنْـزَحَنْ قَعْـرِكِ بالـدّليِّ

حتـى تعـودي أقْطَـعَ الـوليّ[2]

يقول أبو البركات الأنباري: ((كان الأصل أن يقول: قَطْعَى الوليّ؛ لأن البئر مؤنثة إلا أنه ذكّره حملا على المعنى، فكأنه قال: حتى تعودي قليبا أقطع الوليّ، والقليب الأغلب عليه التذكير، ولذلك قالوا في جمعه: أقلبة، وأفْعِلَة بناء يختصّ به المذكر في القلة، كاختصاص المؤنث بـ(أفْعُلٍ) في القلة))[3].

ومنه قول الأعشى:

أرَى رجُـلا مـنْهُم أسِـيفا كأنّمـا يَضُـمُّ إلـى كَشْـحَيهِ كفّـا مخضّـبا[4]

فقال: مخضّبا؛ لأنّ الكفّ في المعنى عضوٌ.

٤: الإشارة إليه بالمذكر:

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾[الأنعام: ٧٨].

أشار بالمذكر حملا على معنى: الشخص، أو هذا المرئي، ونحوه[5].

---

(١) الصاحبي، ابن فارس: ٤٢٦.

(٢) من الرجز، وهو لرجل من بني عدي، ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤٢/١، والإنصاف، الأنباري: ٥٠٩/٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٤١٦/١٢.

(٣) الإنصاف، الأنباري: ٥٠٩/٢.

(٤) البيت من الطويل، ديوانه: ١٦٥، وينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤٢/١، والإنصاف، الأنباري: ٧٧٦/٢.

(٥) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٢/٢، والدر المصون، للحلبي: ١٤/٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢].

فـ(ذان) إشارة للمثنى المذكر، مع أن المشار إليه اليد، والعصا وهما مؤنثان، ولكن الذي سوّغ ذلك التذكير أن المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكر(١).

٥: تأنيث العدد من ثلاثة إلى عشرة له:

ومنه قول الحطيئة:

ثَلاثــــةُ أنفـــسٍ وثـــلاثُ ذَودٍ لقـدْ جَـارَ الزمـانُ علـى عِيَـالي(٢)

يقول البغدادي: ((وأنشده سيبويه شاهدا على تأنيث ثلاثة أنفس، وكان القياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة؛ لكن أنث لكثرة إطلاق النفس على الشخص))(٣). ويقول ابن جني: ((ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكّر))(٤).

ومنه أيضا:

وقـــائع فـــي مُضَـــرٍ تســـعةٌ وفـــي وائـــلٍ كانـــت العاشـــرة(٥)

فقال: تسعة، ولم يقل: تسع؛ لأنه حمل الوقائع على الأيام، يقال: فلان عالم بأيام العرب، أي: بوقائعها.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٦٧٧/٢، واللباب في علوم الكتاب: ٢٥٢/١٥.

(٢) البيت من الوافر، ديوان الحطيئة: ١٢٠، وينظر: الإنصاف، الأنباري: ٧٧١/٢.

(٣) خزانة الأدب، البغدادي: ٣٦٧/٧، وينظر: الكتاب، سيبويه: ٥٦٥/٣، والإنصاف، الأنباري: ٧٧١/٢.

(٤) الخصائص، ابن جني: ٤١٢/٢.

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة، ينظر: الإنصاف، الأنباري: ٧٦٩/٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ١١٥/٣.

المطلب الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإفراد والجمع

المسألة الأولى: جبر معاملة الجمع معاملة المفرد:

لقد ورد عن العرب في منظوم كلامهم ومنثوره عبارات فيها ألفاظ دالة على الجمع، ولكنهم في تعاملهم معها في التركيب اللغوي يعاملونها معاملة الألفاظ المفردة، والذي سوغ ذلك إنما هو حملهم على المعنى، ومن ذلك:

قول ذي الرمّة:

وميّـــةُ أحْسَـــنُ الثّقَلَـــينِ خـــدّا وسَـــالفةً وأحسَـــنهُ قَـــذَالا[1]

يقول ابن جني معقباً: ((فأفرد الضمير، وأحسنه، مع قدرته على جمعه، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع، وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ جمع، فترك اللفظ وموجب الموضع إلى الأفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان))[2].

وقال أبو بكر بن الأنباري: ((أراد: أحسن شيء خداً، وأحسنه قذالا))[3].

وعليه قولهم نثراً: هو أحسن الفتيان وأجمله[4]؛ فإنه أفرد الضمير أيضا؛ لأن هذا الموضع يكثر فيه الواحد، كقولنا: هو أحسن فتى في الناس[5].

(١) البيت من الوافر، ينظر: ديوان ذي الرمة: ١٥٢١. وفي البيت روايات أخرى بدل خدّا: جيدا ووجها. وموضع الشاهد في البيت هو إفراد الضمير في (أحسنه) إذ لم يقل: وأحسنهم، مع عوده على الثقلين الذي يدل على الجمع. وينظر: حاشية الصبان: ٦٨/٣.

(٢) الخصائص، ابن جني: ٤١٩/٢.

(٣) الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري: ٢٨١/١.

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٩/٢.

(٥) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤١٩/٢، والأشباه والنظائر، السيوطي: ٧٦٨/٢.

ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

إنّ الأمـورَ إذا الأحـداثُ دبّرهـا دونَ الشّـيوخِ تـرى فـي بعضِـها خَلَـلَا[١]

حيث قال: دبرها، ففيه ضمير مستتر مفرد يعود على الأحداث، والذي سهل ذلك أنه ذهب إلى معنى الحدث؛ لأن الحدث ههنا يؤدي إلى الجمع.

المسألة الثانية: جبر استعمال الجمع موضع المفرد:

ومما يدخل في هذا الباب أنهم يستعملون ألفاظا دالة على الجمع لمواضع مفردة، والذي أجاز لهم ذلك هو حملهم الألفاظ على معنى يوافق ظاهرها، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص:

أقفـرَ مـن أهْلـه مَلْحُـوبُ فالقُطْبِيّـاتُ فالـذّنُوبُ[٢]

قال ابن سيده: القطبيّة: ماء بعينه، فأمّا قول عبيد في الشعر. . . إنما أراد القطبيّة هذا الماء، فجمعه بما حوله[٣]، وقال ابن جنيّ: ((وإنما القطبيّة ماء واحد معروف))[٤].

ومنه قول الفرزدق:

فيـا ليـتَ داري بالمدينـةِ أصـبحتْ بأحفـارِ فَلْـجٍ أو بِسَـيفِ الكَـوَاظِمِ[٥]

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة، والأحداث: جمع حَدَث، وهو الشاب الفتي السن. ينظر: الإنصاف، الأنباري: ٧٦٨/٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ١١٣/٦.

(٢) البيت من البسيط، ديوانه: ٢٣، وينظر: اللسان، ابن منظور (قطب)، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٣٠٢/١.

(٣) المحكم، ابن سيده: ٢٩٠/٦.

(٤) الخصائص، ابن جني: ٤٢٠/٢.

(٥) البيت من الطويل، ديوان الفرزدق: ٣٠٧/٢، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٢٠/٢، واللسان، ابن منظور (كظم)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٣٨٤/٧.

وإنّما (كاظمة) موضع معروفٌ، قال ابن سيده: ((وكاظمة معرفة: موضع، قال امرؤ القيس:

إذْ هــنّ أقْسَــاطٌ كرِجْــلِ الــدّبى أو كقطــا كاظِمَــةَ النّاهِــلِ[1]

وقول الفرزدق:

فإنــــه أراد: كاظمــــة، ومــــا حولهــا فجمــع لــذلك))[2].

وقوله أيضا:

وإذا ذكــرتَ أبــاكَ أو أيّامــهُ أخـزاك حيـثُ تُقَبّـلُ الأحجـارُ[3]

قال ابن جني: ((يريد الحجر، فإنه جعل كلّ ناحية حجرا، ألا ترى أنك لو مسست كلّ ناحية منه لجاز أن تقول: مسست الحجر. وعليه شابت مفارقه، وهو كثير العثانين، وهذا عندي هو سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد)) [4].

المسألة الثالثة: جبر تنوع عود الضمائر على (مَنْ) الموصولة:

ومما يدخل في هذا الباب استعمال (من) الموصولة. قال ابن فارس: ((من: اسم لمن يعقل. . . وهو يكون في الواحد والاثنين والجميع، ويخرج الفعل منه على لفظ الواحد، والمعنى تثنية أو جمع، قال:

(١) البيت من السريع، ديوان امرئ القيس: ٥٢٠، أقساط: يعني قطع الخيل، والرجل: القطعة من الجراد، والناهل: العطشان، يقول: خيلنا ترد القتال كما يرد القطا العطاش.

(٢) المحكم، ابن سيده: ٧٨٦/٦، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٢٠/٢، واللسان، ابن منظور (كظم).

(٣) البيت من الكامل، وهو للفرزدق، ديوانه: ٣٧٢/١، وينظر الخصائص، ابن جني: ٤٢٢/٢، واللسان، ابن منظور (حجر)، و(عثن).

(٤) الخصائص، ابن جني: ٤٢٢/٢.

تعـالَ فـإنْ عاهَـدْتني لا تخُـونني نَكـنْ مثـلَ مَـنْ يـا ذئـبُ يَصْـطحبانِ))[١].

وقال تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: ١١٢] . فإنه أفرد أولاً حملا على لفظ (من)، ثمّ جمع بعد ذلك حملا على معناها[٢].

قال أبو حيان: ((جمع الضمير في قوله: (عليهم ولا هم يحزنون)، حملا على معنى (من)، وحمل أولاً على اللفظ في قوله: (من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه)، وهذا هو الأفصح، وهو أن يبدأ أولاً بالحمل على اللفظ، ثم بالحمل على المعنى)) [٣].

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ ﴾ [الأنبياء: ٨٢]. حمل على معنى (من) فجمع[٤]. يقول السمين الحلبي: ((وجُمِعَ الضميرُ حملا على معنى (مَنْ)، وحَسّنَ ذلك تقدُّمُ الجمعِ في قوله: والشياطين))[٥].

(١) الصاحبي، ابن فارس: ٢٧٤. والبيت من الطويل هو للفرزدق، والرواية في الديوان: تَعَشَّ فإنْ واثْقَتَنِي الديوان: ٢/٥٩٠، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤٢٢، إميل، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: ٨/١٤٦.

(٢) تفسير الطبري: ٢/٤٣٤.

(٣)البحر المحيط، أبو حيان: ١/٥٢٢.

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/٤١٩، والأشباه والنظائر، السيوطي: ٢/٤٢٢.

(٥) الدر المصون: ٨/١٨٨، وينظر: إعراب القرآن الكريم، الدرويش: ٥/٥٩.

المبحث الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإسناد والعمل النحويّ

المطلب الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإسناد

في هذا المبحث سأورد تراكيب عربية فصيحة يبدو في ظاهرها أنها تخالف قواعد الإسناد للجمل العربية التي قعدها النحاة من استقراء الكلام العربي في كل باب من الأبواب النحوية التي، وتبعا لهذه المخالفة الظاهرة، راح النحاة يتلمسون التأويلات التي تردها إلى القواعد العامة المقررة في كلّ باب، وكان باب الحمل على معنى الكلام وقصد المتكلم هو الباب الواسع الذي سلكه النحاة في ردّ هذه التراكيب إلى القواعد المقررة، وإيضاح ذلك من خلال الأبواب الآتية:

المسألة الأولى: الحمل على المعنى في باب الابتداء والخبر:

١: جبر الابتداء بالنكرة:

مما هو مقرر بين النحاة أن المبتدأ لا يبتدأ به إن كان نكرة إلا أن يفيد، قال ابن مالك:

ولا يَجُـــوزُ الابْتِـــدا بـــالنّكِره ... مـا لـمْ تُفِـدْ كَعِنْـدَ زيـدٍ نَمِـرَه[1]

ومما له تعلّق بموضوعنا أن النكرة قد يسوغ الابتداء بها إذا وصفت من جهة المعنى. قال ابن هشام، وهو يعدّ مسوغات الابتداء بالنكرة: ((أحدها: أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى. . . والثالث: نحو:

(١) ألفية ابن مالك: ١١.

رُجَيلٌ جاءني؛ لأنه في معنى رجل صغير.

وقولهم: ما أحسن زيداً؛ لأنه في معنى: شيء عظيم حسّن زيدا. . . وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني))[(١)].

يقول الخضري معقباً على قيد الوصف في النكرة: ((والوصف إمّا لفظيّ أو معنوي بأن لا يقدر في الكلام، بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة لفظية كالتصغير في: رُجَيل جاء؛ لأنه في معنى: رجل صغير، أو حالية كالتعجب في: ما أحسن زيدا، أي: شيءٌ عظيمٌ))[(٢)].

٢: جبر إدخال الفاء في الخبر:

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[البقرة: ٢٧٤] .

فدخلت الفاء في خبر الموصول كما تدخل في خبر الجزاء، لأن معنى الحديث على الجزاء[(٣)]، قال أبو حيان: ((ودخلت الفاء في (فلهم)؛ لتضمّن الموصول معنى اسم الشرط لعمومه))[(٤)].

وقال سيبويه: ((وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ههنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟

(١) مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٦٧/٢.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٨٥/١.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٠٣/٣.

(٤) البحر المحيط، أبو حيان: ٣٤٤/٢.

فقال: إنما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جوابا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ههنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان، وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا قال: له درهمان، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك، فهذا جزاء وإن لم يجزم لأنه صلة))[1].

المسألة الثانية: الحمل على المعنى في باب الاستثناء:

جبر الاستثناء من الموجب:

في العربية تعبيرات يعسر على المرء فهمها وتفسيرها على ظاهرها، لأنها جاءت مخالفة للشائع المألوف من تراكيب اللغة، لذا كان المفزع في تفسيرها وفهمها هو الركون إلى المعنى المتحصل منها لتفسير ظاهرها، والرجوع بها إلى القواعد المألوفة.

فمن ذلك قولهم: نَشَدْتُكَ اللهَ إلاّ فَعَلْتَ[2]**، فهذا كلام محمول على المعنى، كأنه قال: ما أنشدك إلا فعلك، أي: ما أسألك إلا فعلك. . . ومثله من الحمل على المعنى قوله:**

. . . . . .وإنمّـــا يـدافعُ عـنْ أحْسـابِهم أنـا أوْ مِثْلِـي[3]

(١) الكتاب، سيبويه: ١٠٢/٣.

(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (نشد).

(٣) قطعة من بيت للفرزدق من الطويل، وأوله: أنا الضّامنُ الرّاعِي عليهِم وإنمّا. . . ديوانه: ٣١٥/٢، وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام: ٦٨/١.

والمراد: ما يدافع؛ ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى: ما يدافع إلا أنا[١].

وقال ابن هشام: ((ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله أو يلي (إلا). . . ومنه:

. . . . . .وإنمّـــا يـدافعُ عـنْ أحْسـابِهم أنـا أوْ مِثْلِـي

لأن المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا))[٢].

ومثل ما تقدم قولهم: ((نشدتك بالله لما فعلت))، فهو كلام محرّف عن وجهه، معدول عن طريقته، مذهوب مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ونوادر ألغازهم وأحاجيهم وملحهم وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شاؤوا.

وبيان عدله: أن الإثبات فيه قائم مقام النفي، والفعل قائم مقام الاسم، وأصله: ما أطلب منك إلا فعلك[٣].

ومما يدخل في هذا الباب الاستثناء المفرغ من الكلام الموجب:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] ، وقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[التوبة: ٣٢].

لما كان المعنى: إنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتمّ نوره، يقول السمين الحلبي عن الاستثناء في قوله تعالى: ((﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾: ((قوله: (إلاّ على الخاشعين) استثناء مفرغ، وجاز

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٢٣٣.

(٢) أوضح المسالك، ابن هشام: ١/٦٨.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٢٣٣.

ذلك، وإن كان الكلام مثبتا؛ لأنه في قوة المنفي، أي: لا تَسْهُل ولا تَخِفّ إلاّ على هؤلاء))[1].

ومن ذلك أيضا الاستثناء في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾(التوبة: ٣٢)، استثناء مفرغ؛ إذ الكلام يتضمن النفي بطريق الفعل (يأبى) الذي معناه: لا يريد[2].

المسألة الثالثة: الحمل على المعنى في باب الممنوع من الصرف:

جبر صرف الممنوع أو منع المصروف:

كلّ ما سُمّي به مما يمكن حمله على التذكير والتأنيث، كأسماء الأرضين من البلدان والمواضع، وأسماء الأحياء والقبائل، وأسماء حروف الهجاء، يجوز فيه الصرف وعدمه، فمن صرفه ذهب به إلى وجه التذكير مع العلمية، وذلك لا يمنع الصرف، ومن منعه من الصرف ذهب به إلى وجه التأنيث مع العلمية، وتلك عللٌ مانعةٌ من الصّرف[3].

قال المبرد في باب أسماء الأحياء والقبائل: ((تقول: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ إذا أردت هذه قبيلة تميمٍ، أو جماعة تميمٍ، فتصرف؛ لأنك تقصد قصد تميم نفسه.

وكذلك لو قلت: أنا أحب تميما، أو أنت تهجو أسدا إذا أردت ما ذكرنا، أو جعلت كل واحد منهما اسما للحيّ.

فإن جعلت شيئا من ذلك اسما للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قبل،

(١) الدر المصون، السمين الحلبي: ١/٣٣١، وينظر: الاستثناء في القرآن الكريم: ١٦.

(٢) ينظر: الاستثناء في القرآن الكريم: ٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣/٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥٩.

تقول: هذه تميمُ فاعلم، وهذه عامرُ قد أقبلت))[١].

وقرئ في السبع بصرف (سبأ) وبمنعه من الصرف، ومن ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء[٢]: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[النمل: ٢٢]، يقول أبو البركات الأنباري: ((فترك صرف سبأ؛ لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى، وقال شاعرهم:

مِــنْ سَــبَأَ الحاضِــرينَ مــأرِبُ إذْ يَبْنُــونَ مِــن دُونِ سَــيْلِهِ العَرِمَــا[٣]

فلم يصرف سبأ؛ لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى))[٤].

ومثل ذلك (ثمود)، قال سيبويه: ((فأما (ثمود)، و(سبأ) فهما مرة للقبيلتين، ومرة للحيين، وكثرتهما سواء. . . وكان أبو عمرو لا يصرف (سبأ) يجعله اسما للقبيلة))[٥].

المسألة الرابعة: الحمل على المعنى في باب الإضافة:

١: جبر حذف التنوين من غير المضاف في اللفظ:

افتقرت بعض الألفاظ إلى دلالة مكتملة بذاتها فلازمت الإضافة إلى ما بعدها، فاستقرت في قواعد النحاة على أنها ملازمة للإضافة، مثل: قبل، وبعد، ومثل، وغير، والجهات الست، وغيرها، فإن جاءت على بابها من الإضافة أعربتْ بحسب موقعها[٦].

(١) ينظر: المقتضب، المبرد: ٣/٣٦٠.

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع، للداني: ٣٩٤.

(٣) البيت من المنسرح، وهو للنابغة الجعدي، ينظر: شعر النابغة الجعدي، تحقيق: ١٣٤.

(٤) الإنصاف، الأنباري: ٢/٥٠٢.

(٥) الكتاب، سيبويه: ٣/٢٥٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٣/٢٤٢، وشرح ابن عقيل: ٢/٦٩، وشرح الأشموني =

ولكن بعض هذه الألفاظ وردت في فصيح الكلام مفردة مقطوعة عن الإضافة مختلفة الإعراب، فجاءت تارة مضمومة من غير تنوين، وتارة منصوبة أو مخفوضة من غير تنوين، وتارة منصوبة منونة أو مخفوضة منونة، وهذا الاختلاف في الإعراب هو الذي ألجأ النحاة إلى الاحتكام إلى معنى الكلام وقصد المتكلم لتفسير هذا التنوع الإعرابي.

فما جاء منها منونا منصوبا أو مخفوضا فهو مقطوع عن الإضافة لفظا ومعنى، وتكون عندئذ تلك الألفاظ نكرة، وينكران لقصد الإبهام أو لعدم دليل على المضاف إليه، ومنه قراءة من قرأ: ((لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ))[1] (الروم٤)، بجر قبل، وبعد وتنوينهما، والمعنى: أي أولاً وآخرا، وهي في هذه الحالة معربة[2].

وأما إن جاءت مضمومة فهي عندئذ مبنية، وتفسيرها أنها قطعت عن الإضافة لفظا، ونُوي معنى المضاف إليه، فهي نكرة لفظا معرفة معنى، إذ لفظ المضاف إليه مشهور معلوم يقدر من السياق، وعلى ذلك قراءة الجماعة[3]: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[الروم: ٤]، أي: لله الأمر من قبل الحوادث ومن بعدها[4].

= على ألفية ابن مالك: ٤٠٤/٢.

(١) وهي قراءة: أبي السمال، والجحدري، وعون العقيلي. ينظر: الكشاف الزمخشري: ٥٦٥/٤، والبحر المحيط، أبو حيان: ١٥٨/٧، ومعجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم: ٦٤/٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢٤٣/٣، وشرح الأشموني: ٤٠٦/٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: ١٥٨/٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢٤٣/٣، وشرح ابن عقيل: ٦٩/٢، وشرح الأشموني: =

قال الفراء: ((فما أدتا معنى ما أضيفتا إليه وسموهما بالرفع، وهما مخفوضتان ليكون الرفع دليلا على ما سقط مما أضفتهما إليه))[١].

وأما ما جاء منصوبا أو مخفوضا من غير تنوين، فهو في حكم المضاف، وإن بدا في الظاهر غير مضاف، ولكنّ حذفَ التنوين يدلُّ على نية لفظ المضاف إليه، ومنه قول الشاعر:

ومنْ قبلِ نادَى كلُّ مَوْلَى قرابةٍ فما عَطَفَتْ مولى عليهِ العواطِفُ[٢]

ومراعاة وجود لفظ المضاف إليه في إعراب المضاف قد يأتي في غير باب الألفاظ الملازمة للإضافة، فقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا، فيحذف تنوينه، ولا يفسر حذف التنوين إلا بوجود مضاف إليه؛ لأن التنوين والإضافة يتعاقبان، فإن عدم لفظا فلا منأى من تقديره معنى. وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول؛ لأنه بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق به، وذلك كقولهم: قطع الله يدَ ورجلَ من قالها[٣]، والتقدير: قطع الله يدَ منْ قالها، ورجلَ منْ قالها، فحذف ما أضيف إليه (يد)، وهو (منْ قالها)، لدلالة ما أضيف إليه (رجل)[٤].

= ٤٠٤/٢، و معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار: ١٣٩/٧.

(١) معاني القرآن، الفراء: ٣١٩/٢.

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة فيما اطلعت عليه من مصادر، ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٤/٢، وشرح الأشموني: ٤٠٦/٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٤٦/٥.

(٣) قال الفراء: ((وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قالها)) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٣٢٢/٢، والمصباح المنير، الفيومي: ٨٣٦/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٤/٢، وشرح الأشموني: ٤١٤/٢. وقد جعلها بعض النحاة م =

٢: جبر الإضافة إلى الأفعال:

وذلك في الأسماء الملازمة للإضافة إلى الجمل الفعلية، واطردت الإضافة في أسماء الدهر لكثرتها في كلامهم كما علل سيبويه[١]، ((وجملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما أضيف إليه إذ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال))[٢].

وقياس الأفعال ألا يضاف إليها، ولكن لما لوحظ المعنى الاسميّ الموجود في الأفعال، وهو دلالتها على المصدر صحت الإضافة إليها، وإنما كثرت إضافة أسماء الدهر إلى الأفعال لوجود التناسب المعنويّ بين دلالة هذه الأسماء، والدلالة الزمنية التي تتضمنها الأفعال بصيغها.

قال أبو حيان في إعرابه: كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى، نحو: قام زيد، وزيد قام، وهو أكثر كلام العرب، وهو وجه الكلام، ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى. . . ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ، وذلك نحو:

علـى حـينَ عاتَبْـتُ المَشِـيْبَ علَـى الصِّـبا[٣]

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه، لكن لوحظ المعنى، وهو المصدر فصحت الإضافة[٤].

= باب التنازع، فأعمل الثاني لقربه، وحذف معمول الأول لأنه فضلة. ينظر: حاشية الصبان: ٢/٤١٥.

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٣/١١٧.

(٢) الكتاب، سيبويه: ٣/١١٩.

(٣) صدر بيت من الطويل للنابغة الذبياني، وعجزه: وقلت ألما أصْحُ والشيبُ وازعُ. الديوان: ٣٢، وينظر: أوضح المسالك، ابن هشام: ٢/١٩٨، وشرح ابن عقيل: ٣/٥٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١/١٧٤، والأشباه والنظائر، السيوطي: ١/٢٣٣.

المطلب الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد العمل:

بذل النحاة جهدهم في استقراء كلام العرب، واستنباط القواعد النحوية منه، وتلك القواعد كان مبناها أساسا على نظرية العامل، فكلّ تركيب لفظي تحكمه هذه النظرية، فكلّ مفردة في التركيب لا بدّ من ارتباطها بما بعدها وما قبلها برباط العمل النحوي، الذي هو ترجمة لرباط التعلق المعنوي، ولكن هذا العامل قد يبدو في بعض التراكيب غير متلائم مع القواعد التي استنبطها النحاة من استقراء الكلام العربي؛ لذا عمل النحاة على تفسير هذه التراكيب تبعا لما استقر عندهم من القواعد، وهذا الأمر ألجأهم إلى صرف التركيب عن ظاهره، والذهاب به إلى المعنى المتحصل منه لتفسير هذا الظاهر، ويمكن أن نوضح هذا الأمر من خلال العناوين الآتية:

المسألة الأولى: جبر عدم تسلط العامل:

المعمولات في النحو ألفاظ دالة لها ارتباط معنوي بعواملها، ومن شروط التركيب السليم أن تأتلف دلالة المعمولات مع العوامل، أي: أن يصح في العرف تسلط معنى العوامل على معنى المعمولات، وقد وردت تراكيب عربية فصيحة يبدو في ظاهرها عدم الانسجام بين العوامل ومعمولاتها؛ لذا كان لا بدّ للنحاة من تخريجها بما يضمن صحتها وفصاحتها، وقد كان مبدأ التوسع في معنى العامل أحد السبل التي انتهجها النحاة في تأويل تسلط العامل على معمولاته، ويبدو ذلك جليا في الأبواب الآتية:

١: باب العطف:

ورد في فصيح الكلام كثير من التعبيرات التي يبدو في ظاهرها عدم

الانسجام بين معمولات العامل الواحد، أو بعبارة أخرى عدم صحة تسلط معنى العامل على معاني معمولاته، فاحتاج النحاة إلى توجيه مثل هذه التراكيب، فكان باب التوسع في معنى العامل أحد التوجيهات التي سلكها النحاة في تفسير مثل هذه التعبيرات.

فمن ذلك: قول عبد الله بن الزِبَعْرَى:

يـــا ليـــتَ زوجَـــكِ قـــدْ غَـــدَا متقلّـــــدا سَـــــيْفا ورُمْحـــــا[1]

فكلمة (سيف) معمولة لـ(متقلد)، والمعنى مستقيم صحيح، أمّا (الرمح) ففي ظاهره أنه معطوف على (سيف)، ولكن المعنى لا يستقيم؛ إذ لا يصح تسلط معنى (متقلد) على (الرمح)؛ لأنه مما يحمل ولا يتقلد!

فعدم الانسجام بين العامل ومعمولاته دفع النحاة إلى البحث عن تخريج لجبر مثل هذه التراكيب، فكان أحد هذه التخريجات توهم توسيع معنى العامل، وهذا المعنى يشترط فيه أن يستنبط من معنى اللفظ الموجود على أن يصح تسلطه على كلا المعمولين.

ففي المثال السابق توسع النحاة في معنى (متقلدا) فجعلوه متضمنا لمعنى (حاملا)، ليصح تسلطه على (السيف)، و(الرمح)، فيكون معنى: متقلدا، أي: حاملا سيفا ورمحا، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه.

يقول ابن أبي الربيع في هذا وأمثاله من الشواهد الفصيحة: ((والنحويون في هذا وأمثاله على وجهين:

أحدهما: أن يضمروا للثاني فعلا يناسبه. . .

الثاني: أن يكون (رمح) معطوفا على (سيف)، ويكون قد شرك معه فيما

(١) من الكامل، ينظر: معاني القرآن، الفراء، ١/١٢١، والزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، ١/١٤٧، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع: ٢/١٠٣٣.

تضمنه (متقلدا)، وإن كان لا يقال: تقلدت الرمح؛ لأن التقلد داخل تحت الحمل، والحمل جنس يكون بتقلّد وبغير تقلّد، فعطف (رمحا) على (سيف) على تقدير تشريكه في حامل، وتوهم: حاملا سيفا ورمحا. . . فيكون على توهم ما يقع فيه الاشتراك، ولهذا نظائر كثيرة)) [(١)].

ومنه قول لبيد:

فعَــلا فــروعُ الأيْهُقــانِ وأطْفلَــتْ بــالجَهْلَتينِ ظِباؤُهــا ونَعَامُهــا[(٢)]

ومنه قول الراعي:

إذا مــا الغانيــاتُ بَــرَزْنَ يومــا وزَجّجْــنَ الحواجِــبَ والعُيُونَــا[(٣)]

ومنه أيضا:

تســمعُ للأجــوافِ منــه صَــرَدا وفــي اليــدين جُسْــأة وبَــدَدا[(٤)]

ومنه:

عَلَفْتُهــا تِبْنــا ومَــاء بــارِدا حتّــى شَــتَتْ همّالــة عَيْناهــا[(٥)]

---

(١) البسيط، ابن أبي الربيع: ١٠٣٤/٢.

(٢) البيت من الكامل، ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري: ٢٩٨، وموضع الشاهد عطف النعام على الظباء، والنعام لا تطفل، وإنما تبيض حملا على معنى حصولهما على ذرية.

(٣) البيت من الوافر، وفي الديوان: أوله: وهِزّةِ نِسْوَةٍ من حيِّ صِدْقٍ. . . ديوان الراعي النميري: ٢٦٩، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٣٢/٢، ولسان العرب، ابن منظور، (رجح). وموضع الشاهد فيه عطف العيون على الحواجب، وإن كانت العيون لا تزجج حملا على معنى عام يجمعها كالإصلاح والتهذيب.

(٤) الرجز بلا نسبة، والجسأة: اليبس والصلابة، والبدد: تباعد ما بين اليدين أو الفخذين. ينظر: الزاهر، أبو بكر الأنباري: ١٤٧/١، والخصائص، ابن جني: ٤٣٢/٢.

(٥) الرجز بلا نسبة، ينظر: المقتضب: ٥١/٢، والخصائص، ابن جني: ٤٣١/٢. وموضع الشاهد فيه عطف الماء على التبن، وإن كان الماء لا يعلف حملا على معنى الإنالة والإعطاء وما شابههما.

ومنه:

تـــراهُ كـــأنَّ اللهَ يَجْـــدَعُ أنفَـــهُ وعينيـهِ إنْ مـولاه ثـابَ لـه وَفْـرُ[1]

٢: باب التعدي في الأفعال:

وهذا باب واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، كما عبّر عن ذلك ابن جني، وهو اتصال الفعل بحرف ليس ممّا يتعدى به؛ لأنه في معنى فعل يتعدّى به[2].

يقول ابن جني: ((اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يعدّى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))[3].

ويرى جمهور نحاة الكوفة أن هذا الباب هو من باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض[4]**، يقول ابن جني في بيان هذا المذهب والردّ عليه: ((وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: (من أنصاري إلى الله)، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عزّ اسمه: (﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[طه: ٧١] ، أي: عليها. . .**

(١) البيت من الطويل، وهو للزبرقان بن بدر، أو لخالد بن الطيفان، ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٣١/٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٢٨٧/٣. وموضع الشاهد في البيت عطف عينيه على أنفه، وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع حملا على معنى الإضرار والتخريب.

(٢) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٣٥/٢.

(٣) الخصائص، ابن جني: ٣٠٨/٢.

(٤) ينظر: التضمين النحوي وأثره في المعنى، هادي الشجيري: ٣٠٩.

ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا لا مقيدا لزمك عليه أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد: معه.

ولكن سنضع في ذلك رسما يعمل عليه، ويؤمن التزام الشناعة لمكانه))[١].

والرسم الذي قصده ابن جني هو الذي سار عليه أكثر البصريين، وقد أوضحه ابن هشام بقوله: ((على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه، وأن العامل ضمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف))[٢].

وهذا ما اصطلح عليه النحاة بـ(التضمين)، وفائدته: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين[٣]، فأنت ترى في هذا مبلغ التوسع في معنى العامل، فلفظه يدلّ على معنى، والحرف الذي تعدى به أكسبه معنى فعل آخر.

ومما حمل على ذلك:

قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾[البقرة: ١٨٧].

فالرفث لا يتعدى بـ(إلى) فنحن لا نقول: رفثت إلى المرأة، وإنما نقول: رفثت بها أو معها، ولكنه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء، وهو يتعدى بـ(إلى)، نحو: أفضيت إلى المرأة، جِيءَ بـ(إلى) مع الرفث؛ إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه[٤].

(١) الخصائص، ابن جني: ٣٠٦/٢.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام: ٦٥٦/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ٥٣٠/٢، والأشباه والنظائر، السيوطي: ١٣٣/١.

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣٠٨/٢، و٤٣٥.

وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[الصف: ١٤]، ومعنى الآية: من أنصاري مع الله، ونحن لا نقول: سرت إلى زيد، أي: معه، لكنه إنما جاء: (من أنصاري إلى الله)، لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله[١].

ومنه قول الفرزدق:

كيفَ ترَاني قَالباً مجنّي أضْرِبُ أمْري ظَهْرَه للبَطْنِ

قَدْ قتَلَ اللهُ زيادا عنّي[٢]

لما كان معنى: قد قتله: قد صرفه الله عني بالقتل، عداه بـ(عن).

ومنه قول القُحَيْفِ العُقَيْلِي:

إذا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشَيْرٍ لعَمْرُ اللهِ أعْجَبَني رِضَاهَا[٣]

أراد: عنّي، وتأويله: إنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه[٤].

ومنه:

هنّ الحرائرُ لا ربّاتُ أخْمِرَةٍ سودُ المَحاجِرِ لا يقْرأنَ بالسّوَرِ[٥]

ونحن لا نقول: قرأت بالسورة، لكن لما دخله معنى: لا يتقربن بقراءة السورة، زيدت الباء، ولهذا لا يجوز أن نقول: وصل إليّ كتابك فقرأت به، على حد قوله: لا يقرأن بالسور؛ لأنه عارٍ عن معنى التقرب[٦].

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣٠٩/٢.

(٢) الرجز للفرزدق، ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣١٠/٢، و٤٣٥، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٢٩١/١٢.

(٣) البيت من الوافر، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٢٧٩/٨.

(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٣١١/٢، خزانة الأدب، البغدادي: ١٣٢/١٠.

(٥) البيت من البسيط، وهو للراعي النميري، ديوانه: ١٢٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ١٠٩/١، ٦٧٥/٢.

المسألة الثانية: جبر وجود العلامات الإعرابية من غير عامل:

بدت في بعض التراكيب اللغوية الفصيحة وجود آثار للعوامل النحوية من غير أن يبدو لهذه الآثار الإعرابية عامل مؤثر في ظاهر التركيب، فجهد النحاة في إيجاد عوامل مقنعة لتلك الآثار، وقد كان لهم في تفسير وجود تلك الآثار سبل متنوعة، ومنها:

١: توهّم العمل فيما لا يعمل:

ومما خرجه النحاة على هذا السبيل:

أ: الجزم بالجملة الخبرية حملا على معنى الطلبية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝١١ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ﴾ [الصف: ١٠ – ١٢].

فالفعل (يغفر) مجزوم ولم يسبقه أداة جزم أو ما يقتضي جزمه، فهو لم يجزم لأنه جواب الاستفهام في صدر الآية؛ لأن غفران الذنوب ليس مرتبطا بالدلالة على التجارة الرابحة؛ وإنما الجزم لوقوع الفعل جوابا لقوله: ((تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله))؛ لأنهما بمعنى: آمنوا وجاهدوا[١].

جاء في كتاب (مشكل إعراب القرآن): ((قوله: (تؤمنون بالله. . . وتجاهدون) هذا عند المبرد لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر، كأنه قال: آمنوا وجاهدوا، ولذلك قال: يغفر لكم. . . ويدخلكم، بالجزم؛ لأنه جواب الأمر، فهو محمول على المعنى، ودلّ على ذلك أن في حرف عبد الله[٢]: آمنوا على الأمر))[٣].

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري: ٢/٢٦١.

(٢) أي قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: البحر المحيط، أبو حيان: ٨/٢٦٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن، القيسي: ٢/٧٣١.

وقد نبه بعضهم إلى سر العدول عن الأمر إلى الخبر في هذه الآية فقال: ((وفائدة العدول عن الأمر إلى الإخبار إشعار بوجوب الامتثال، وكأنهم امتثلوا فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين)) (١).

ومن ذلك قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه.

فإن (يثب) مجزوم، ولم تسبقه أداة جزم أو ما يقتضي جزمه إلا أن يحمل الخبر في الفعل الماضي (اتقى، وفعل) على الطلب فيكون واقعا في جواب طلب فيجزم. فيكون قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه من المحمول على المعنى؛ لأنه بمعنى: ليتق الله، وليفعل خيرا(٢).

واعلم أن الطلب لا يشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها من صيغ الطلب بل يجزم الفعل بعد الكلام الخبري إن كان طلبا في المعنى. . . ومنه قولهم: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، أي: ليتق الله، وليفعل خيرا يثب عليه(٣).

ومن ذلك قولهم: حسبك الحديث ينمِ الناس.

فهذا القول محمول على المعنى قال سيبويه: ((هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي، فمن تلك الحروف: حَسْبُك، وكَفْيُك، وشَرْعُك وأشباهها، تقول: حَسْبُك ينمِ الناس)) (٤). **والجازم**

(١) إعراب القرآن الكريم، الدرويش: ٥١٤/٧.

(٢) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٠٠/٣، والأشباه والنظائر، السيوطي: ٢٣٤/١.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٠٠/٣، والأصول في النحو، ابن السراج: ١٦٣/٢، وجامع الدروس العربية، الغلاييني: ٢٠٣/٢.

(٤) الكتاب، سيبويه: ١٠٠/٣.

للفعل (ينم) إنما هو معنى الطلب الذي قدّر في (حَسْب)؛ لذا جزم به كما يجزم بالأمر؛ لأنه بمعنى اكفف[١].

ب: النصب باسم الإشارة لحمله على معنى الفعل:

ومن ذلك قولنا: هذا زيدٌ قائما. قال ابن يعيش: ((فإن قيل: قررتم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في: هذا زيد قائما، من زيد، والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر، والابتداء لا يعمل نصبا.

فالجواب: أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه، والتقدير: أشير إليه أو أنبه له، فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل))[٢].

ج: إعمال ما قياسه عدم العمل حملا على ما في معناه:

وذلك في باب المشبهات بـ(ليس)، وهي: ما، وأخواتها فقياس هذه الحروف ألا تعمل، وعلى هذا بعض العرب، وغيرهم أعملها حملا على ما في معناها من العوامل، وهي ليس، قال سيبويه: ((هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله. وذلك الحرف (ما). تقول: ما عبد الله قائما، وما زيد منطلقا.

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما، وهل، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة))[٣].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر، السيوطي: ٢٣٤/١، وجامع الدروس العربية، الغلاييني: ٢٠٣/٢.

(٢) الأشباه والنظائر، السيوطي: ٢٣٢/١.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٥٧/١.

لذا كان قياس (ما) إذا انتقض نفيها ألاّ تعمل؛ لأنا نقضنا معنى (ليس) الذي هو أساس عملها، قال سيبويه: ((وتقول: ما زيدٌ إلا منطلقٌ، تستوي فيه اللغتان، أي الحجازية والتميمية، ومثله قوله عز وجل ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾[يس: ١٥]، لم تقوَ (ما) حيث نقضت معنى (ليس)، كما لم تقو حين قدمت الخبر.

فمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب، وكلّ واحد منهما، يعني: كان وليس، إذا جردته فهذا معناه، فإن قلت: ما كان، أدخلت عليها ما ينفى به، فإن قلت: ليس زيدٌ إلا ذاهبا أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي، فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى، كما لم تقو في تقديم الخبر))[(١)].

وقال في موضع آخر: ((كما أنّ (ما) ك(ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيّرت عن ذلك أو تقدّم الخبر رجعت إلى القياس))[(٢)].

٢: توهّم وجود العامل:

ويتضح هذا السبيل الذي سلكه النحاة في تفسير وجود بعض العلامات الإعرابية من خلال الأبواب الآتية:

أ: العطف على العامل المتوهَّم:

ورد عن العرب تعبيرات فصيحة في ظاهرها اختلال في الإعراب حسب القواعد المقررة، فقد يأتي في التركيب منصوب أو مخفوض أو مجزوم، ولم يسبقه ما يقتضي له ذلك من الإعراب؛ فاجتهد النحاة في ردّ هذا النوع مما ظاهره الاختلال إلى مشهور القواعد النحوية بلطافة التأويل مستأنسين بالأساليب العربية الشائقة المشهورة.

(١) الكتاب، سيبويه: ١/٥٩.

(٢) الكتاب، سيبويه: ١/١٢٢.

ومن الصور التي يكثر فيها الحمل على المعنى، العطف على التوهم، ويقصد به أن يعطف لفظ على لفظ سابق، فلا يشاركه المعطوف في إعرابه، والعطف إنما يقتضي المشاركة في الإعراب، والذي سوغ هذه المغايرة في الإعراب بين المعطوف والمعطوف عليه أننا نتوهم في المعطوف عليه حالة إعرابية مخالفة للحالة التي عليها لفظه، فنعطف على تلك الحالة المتوهمة[١].

والعامل المتوهّم متنوع بتنوع الإعراب، ويمكن إيضاحه بالصور الآتية:

الصورة الأولى: توهم عامل النصب:

ومنه قراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩].

فقرأ: (فيدهنوا) [٢] بدون نون الرفع، فقيل في تعليل نصبه: إنه معطوف على تدهن، بناء على أن (لو) بمنزلة (أن) الناصبة، فلا يكون لها جواب وينسبك منها ومما بعدها مصدر يقع مفعولا لودوا، كأنه قيل: ودوا أن تدهن فيدهنوا[٣].

وقال ابن هشام في تعليله نصب (فيدهنوا): ((حملا على معنى ودوا أن تدهن))[٤].

ومنه قول امرئ القيس:

ألا زعَمَتْ بَسْبَاسَةُ اليومَ أنّني كَبِرْتُ وألاّ يُحسِنَ اللّهوَ أمثالي[٥]

(١) قال ابن هشام في بيان هذا العطف إذا كان في آيات القرآن: إنه يسمى العطف على المعنى. ويقال له في غير القرآن: العطف على التوهم. ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٢٣/٢.

(٢) قال أبو حيان: ((وقال هارون: إنه في بعض المصاحف فيدهنوا)، ولم يسم من قرأ بها. ينظر: البحث المحيط: ٣٠٤/٨، ومعجم القراءات القرآنية، أحمد مختار: ١٩٦/٧.

(٣) ينظر: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي: ٢٦/٢٩، ومعجم القراءات القرآنية، أحمد مختار: ١٩٦/٧.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٧٩/٢.

(٥) البيت من الطويل، ينظر: ديوان امرئ القيس: ٣١٣، وخزانة الأدب، البغدادي: ٤٦/١.

والشاهد فيه نصب (يحسنَ) والظاهر أن يرفع؛ لأنه معطوف على أن الثقيلة إلا أنه نصب؛ لأنه هذا الموضع قد كان يجوز أن تكون فيه أن الخفيفة الناصبة للفعل، حتى كأنه قال: ألا زعمت بَسْبَاسَةُ أن يكبر فلان، فنصب (يحسن) على هذا التوهم(١).

ومن هذا الباب مما يتوهم فيه عامل النصب قول العرب: كيف أنت وزيدا، وما وأنت وزيدا، قال سيبويه: ((وزعموا أن ناسا من العرب يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما)، ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدا؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها، وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرا))(٢).

ومن هذا الباب أيضا المصادر المنصوبة بفعل محذوف متخيل عند التفسير لا عند اللفظ والتركيب، جاء في الكتاب: ((هذا باب ما ينتصب في المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره.

وذلك قولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى. . .

فإنما انتصب هذا، لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه، ولكنك لما قلت: له صوتٌ، علم أنه قد كان ثمّ عمل، فصار قولك: له صوتٌ بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى))(٣).

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٢٤/٢، والأشباه والنظائر، السيوطي: ٢٣٢/١.
(٢) الكتاب، سيبويه: ٣٠٣/١.
(٣) الكتاب، سيبويه: ٣٥٥/١.

ويمكن أن يدخل في هذا الباب كلّ المنصوبات التي استعملها العرب ابتداء دون فعل بنيت عليه، ففي جميعها قد قدّر لها النحاة أفعالا ناصبة مناسبة بغية تفسير إعرابها، ولكنّ هذه الأفعال لم يتكلم بها العرب يوما، بل هي تمثيل ولم يتكلم به، أو بعبارة سيبويه (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه)[١]، ومن هذه المنصوبات ما نصب على التحذير[٢]، أو الدعاء[٣]، أو الثناء[٤]، أو التنزيه[٥]، أو التنبيه[٦]، أو

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١/٢٧٣.

(٢) مثل: ماز رأسك والسيف، كما تقول: رأسك والحائط، وأنت تحذره، كأنك تقول: اتق رأسك والحائط، وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل. بنظر: الكتاب، سيبويه: ١/٢٧٥.

(٣) وذلك مثل قولك: سقيا ورعيا، وخيبة، وإنما ينتصب هذا وأشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وخيبك الله خيبة، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب. الكتاب، سيبويه: ١/٣١٢.

(٤) مثل: حمدا وشكرا، فكأنك قلت: أحمد الله حمدا، وأشكر الله شكرا، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل. ينظر: سيبويه، الكتاب: ١/٣١٩.

(٥) مثل: سبحانَ الله، ومعاذَ الله، كأنه حيث قال: سبحانَ الله، قال: تسبيحا، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحا، وكأنه حيث قال: معاذَ الله، قال: عياذا بالله، وعياذا انتصب على أعوذ بالله عياذا، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا، كما لم يظهر في الذي قبله. ينظر: الكتاب، سيبويه: ١/٣٢٢.

(٦) مثل: أقائما وقد قعد الناس، وذلك أنك ترى رجلا في حال قيام، فأردت أن تنبه فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائما، ولكنه حذف الفعل استغناء بما يرى من الحال. سيبويه، الكتاب: ١/٣٤٠.

التوبيخ[1]، أو المدح[2]، أو الشتم[3] وغيرها.

الصورة الثانية: توهم عامل الجر:

ففي قول زهير:

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئا إذا كانَ جائيا[4]

جاء لفظ (سابقٍ) بالخفض، وليس قبله في البيت مخفوض يصحّ عطفه عليه، والمعنى يقتضي أن يكون معمولا لـ(ليس) معطوفا على خبرها، ولكن خبرها منصوب، فمن أين جاءه الخفض؟

لما كان شائعا أن يُجرّ خبر ليس بالباء في فصيح الكلام[5]، كقوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:٢٢]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[الزمر: ٣٦]، توهم الشاعر أنه زاد الباء في الخبر، فعطف عليه على الحالة التي

(١) مثل أن ترى رجلا متنقلا متلونا، فتقول له: أتميميا مرة وقيسيا أخرى، فكأنك: قلت: أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس تسأله مسترشدا عن أمر أنت جاهل به ليفهمه إياك ويخبرك به، ولكنه وبخته بذلك. ينظر: الكتاب، سيبويه: ١/٣٤٣.

(٢) مثل قولنا: الحمد للهِ ربَّ العالمين، بنصب (رب)، قال سيبويه: وزعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره. ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢/٦٥.

(٣) مثل: مررت بزيد الخبيث، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره ولكنه شتمه بذلك، وفعله لا يستعمل إظهاره. ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢/٧٠.

(٤) البيت من الطويل، ينظر: شرح ديوان زهير: ١٣٦، والخصائص، ابن جني: ٢/٤٢٤.

(٥) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي: ١٤٨.

توهّمها، قال سيبويه معقبا على هذا البيت: ((لما كان الأول تستعمل فيه الباء، ولا تغيّر المعنى، وكانت مما يلزم الأول نووها في الحرف الأخير، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول))[١]. وقال ابن جني معللا: ((لأن هذا موضع يحسن فيه: لست بمدركٍ ما مضى))[٢].

وأحسب أن في هذا النوع من الإعراب بلاغة يدقّ وصفها، بيانها أن (الباء) لما كانت تزاد توكيدا في خبر ليس، أراد الشاعر بخفض هذا المعطوف أن يؤكد المعنى الذي دلّ عليه هذا اللفظ فحسب دون المعنى الذي عطف عليه؛ لأن عدم إدراك ما مضى مقطوع به يشهد الواقع له، ولا يحتاج إلى توكيد، أما المستقبل وما يرد فيه فهو غيب لا يؤمن به حقيقة الإيمان إلا من اطمأن قلبه إلى القضاء والقدر، فهو مما يحتاج مثله للتوكيد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ ﴾[الروم: ٤٦].

قال الزمخشري: ((فإن قلت: بمَ يتعلق (وليذيقكم)؟ قلت: فيه وجهان، أن يكون معطوفا على مبشرات على المعنى، كأنه قيل: ليبشركم، وليذيقكم. وأن يتعلق بمحذوف تقديره: وليذيقكم، وليكون كذا وكذا))[٣].

وقال ابن هشام: ((إنه على تقدير: ليبشركم وليذيقكم))[٤].

(١) الكتاب، سيبويه: ٢٩/٣، و٣٠٦/١، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٢٤/٢، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٤٧٦/٢.

(٢) الخصائص، ابن جني: ٤٢٤/٢.

(٣) الكشاف، الزمخشري: ٥٨٤/٤.

(٤) مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٧٩/٢.

الصورة الثالثة: توهم عامل المجزوم:

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[المنافقون: ١٠] قال سيبويه: ((وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدق وأكن من الصالحين)، فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فإنما جوزوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا))[1].

يقول الدكتور فاضل السامرائي: ((وهنا نأتي إلى سؤال مهم وهو: لمَ عطف بالجزم على النصب، فقال: (فأصدق)، بالنصب، ثم قال: (وأكن) بالجزم، ولم يجعلهما على نسق واحد؟

والجواب: أن هذا مما يسميه النحاة (العطف على المعنى)، وقد يسمى في غير القرآن (العطف على التوهم)؛ ذلك أن (أصدق) منصوب بعد فاء السببية، و(أكن) مجزوم على أنه جواب للطلب، والمعنى: إن أخرتني أكن من الصالحين))[2].

وزاد الأمر وضوحا وتعليلا فقال: ((عطف (أكن) المجزوم على (أصدق) المنصوب، وهو عطف على المعنى، وذلك أن المعطوف عليه يراد به السبب، والمعطوف لا يراد به السبب، فإن (أصدق) منصوب بعد فاء السبب، وأما

(١) الكتاب، سيبويه: ١٠٠/٣، وينظر: الخصائص، ابن جني: ٤٢٤/٢، ومشكل إعراب القرآن، القيسي: ٧٣٧/٢، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٤٢٣/٢، و٤٧٧.

(٢) لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، السامرائي: ١٤٠، وينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري: ٢٣٦/٣، والبحر المحيط، أبو حيان: ٢٧٥/٨.

المعطوف فليس على تقدير الفاء، ولو أراد السبب لنصب، ولكنه جزم؛ لأنه جواب الطلب))[١].

ومنه قول أبي دؤاد الإيادي:

فـــأبْلُونِي بليّـــتَكم لعَلّـــي أصـــالحُكُم واســـتدرجْ نَوَيّـــا[٢]

حتى كأنه قال: أصالحْكم واستدرجْ[٣].

ب: إعمال العامل المحذوف:

شاع في كتب النحو تعداد المواضع التي تعمل فيها (أنْ) الناصبة للفعل المضارع مضمرة واجبة الإضمار، وكونها مضمرة واجبة الإضمار يعني أنها لم ينطق بها العرب يوما بل هي من تقدير النحاة، وإنما لجؤوا إلى هذا التقدير لتصحيح الإعراب، فقد وجدوا أفعالا منصوبة بعد أدوات مختصة بالاسم عند أكثرهم فاختاروا تقدير (أنْ) الناصبة؛ لأنها الأصل في بابها ولكثرة استعمالها، ولأن تقديرها لا ينقض المعنى بل يناسبه ويبقي قواعد النحو على ما قرروه، فجعلوها ناصبة بعد عدد من الحروف منها: الفاء، والواو، وأو، واللام، وحتى[٤].

قال سيبويه: ((هذا باب الحروف التي تضمر فيها أن. وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل، وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك، فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا؛ لأن اللام

(١) معاني النحو، السامرائي: ٢٥٩/٣.

(٢) البيت من الوافر، ينظر: ديوان أبي دؤاد الإيادي: ٣٥٠.

(٣) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢/، ٣٤١، و٤٢٤، ومغني اللبيب، ابن هشام: ٤٢٣/٢، ٤٧٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان: ١٦٥٦/٤.

وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت أن حسن الكلام؛ لأنّ أن وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد. . . وإذا قلت: أخشى أن تفعل فكأنك قلت: أخشى فعلك، أفلا ترى أنّ أن تفعلَ بمنزلة الفعل، فلما أضمرت أن كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعها؛ لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء، ولا يضافان إلا إليها، وأن تفعل بمنزلة الفِعْل))[1].

وممّا يعمل محذوفا أيضا لام الأمر التي تجزم الفعل المضارع، فحق لام الطلب أن تعمل إذا كانت موجدة في اللفظ، أما حذفها وإبقاء عملها فهو مما يخالف القواعد، ولكنه ورد في فصيح الكلام، فلجأ النحاة إلى المعنى المقصود لتصحيح الإعراب، فجزموا الفعل بتقدير اللام لمناسبتها للمعنى، ومنه قول الشاعر:

محمّــدُ تفــدِ نفسَــكَ كــلُّ نفــسٍ إذا مــا خفــتَ مــن شــيءٍ تَبــالَا[2]

وإنما أراد: لتفدِ، فجزمها على توهم وجود عامل الجزم.

٣: توهّم حذف العامل:

ويتضح هذا التوهم في المسائل الآتية:

أ: توهم حذف الناسخ:

بني النحو على نظرية العامل، فوجود أيّ عامل نحويّ يقتضي وجود أثره في المعمولات التي تأتي معه في التركيب، وقد ورد عن العرب تعبيرات يبدو فيها وجود العامل وانعدام أثره في بعض المعمولات، مما حدا بإمام النحاة إلى

(١) الكتاب، سيبويه: ٣/٥.

(٢) البيت من الوافر، وقد اختلف في نسبته فنسب لأبي طالب، وللأعشى، ولحسان. ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: ١/٣٩١، والإنصاف، الأنباري: ٢/٥٣٠، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٦/٣٩.

وصف هذه التعبيرات بالغلط.

جاء في الكتاب: ((واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم))[(١)].

وظاهر من كلام سيبويه أن لم يقصد بقوله: (يغلطون) أنه اللحن والخطأ في الإعراب، بدليل العلة التي اعتل بها، ففيها إشعار بأنهم يتوهمون حذف العامل، فيعطفون على ما توهموا.

يقول ابن هشام معقبا على كلام سيبويه: ((ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه. . . وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط))[(٢)].

ففي الأمثلة التي ذكرها سيبويه يبدو فيها حرف التشبيه (إنّ) غير عامل في تابع اسمه (أجمعون) في المثال الأول، و(زيد) في المثال الثاني، فاحتاج النحاة، وعلى رأسهم سيبويه إلى توجيه انعدام أثر العالم في هذه التوابع.

والعلة التي احتج بها النحاة لتوجيه كلام العرب هو توهم حذف العامل، وإتباع هذه المعمولات لتلك الحالة المتوهمة؛ ففي الأمثلة السابقة حقّ اسم (إن) النصب بعد دخولها، وله حالة سابقة متوهمة قبل دخولها، وهي الرفع على الابتداء، فأتبع العرب هذه المعمولات حالة الابتداء التي توهموها في معمول (إن)، فهذا يفسر رفعها؛ فكأن القائل توهم أنه ابتدأ بالضمير المنفصل فقال:

(١) الكتاب، سيبويه: ٢/١٥٥، وينظر: ١/٢٣٨.

(٢) مغني اللبيب، ابن هشام: ٢/٤٧٨.

هم أجمعون ذاهبون، وأنا وزيد ذاهبان، فلم يدخل (إنّ)؛ لذا فإنه بنى إعراب التوابع من التوكيد والعطف على ما توهمه.

ب: توهم حذف الجار:

كأن هذا التوهم من باب المعادلة بين العوامل، فكما توهموا وجود حرف الجر في بعض المواضع لكثرة وروده فيها، كذلك توهموا حذف هذا الجار في مواضع أخرى لكثرة حذفه منها أيضا، وذلك في باب خبر ليس، على سبيل التمثيل، إذ كثر في كلامهم توكيد الخبر بالباء الزائدة ككثرة وروده بحذفها؛ لذا فقد ورد التوهّم في البابين، فتارة يتوهّمون وجود العامل فيما هو محذوف في اللفظ، وتارة يتوهّمون حذف العامل فيما هو ثابت في اللفظ، وقد قدّمنا فيما مضى مثال الأول، وفي هذا الموضع سنقدم مثال الثاني.

جاء في الكتاب: ((ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي:

معــــاويَ إنّنـــا بَشَـــرٌ فأسْـــجِحْ فلَسْـــنا بالجِبـــال ولا الحَدِيـــدَا[1]

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى، ولم يحتج إليها وكان نصبا، ألا ترى أنهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى))[2].

وختاما أرجو أن أكون قد وفقت في إعطاء عنوان هذا البحث حقه من الشرح والتفصيل والشواهد الموضحة، وآمل أن يسد ثغرة في بناء عربيتنا الشامخ.

(١) البيت من الوافر، ينظر: الكتاب، سيبويه: ٦٧/١، وسر صناعة الإعراب، ابن جني: ١٣١/١، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل: ٢١٧/٢.

(٢)الكتاب، سيبويه: ٦٧/١.

الخاتمة

١– قد يرد في فصيح الكلام ما ظاهره أن في تركيبه خللا في قواعد الإعراب، أو أن في ألفاظه تفاوتا في قواعد المطابقة، كأن تختلف الكلمتان تذكيرا وتأنيثا، أو إفرادا وجمعا، أو غير ذلك مما جرى بيانه، فيحمل هذا وأمثاله مما ظاهره التفاوت والخلل اللفظي على المعنى الذي قصده المتكلم في نفسه، مما لم يلفظ به حتى يستقيم الكلام وتأتلف أجزاؤه.

٢– أن المعنى: هو فكر الإنسان الذي لا يمكن إدراكه إلا بالتعبير عنه، والمعنى: هو الغاية التي وجدت من أجلها الألفاظ، فهو القصد والمراد، وإنما يقع البيان عنه باللفظ، وقد قال بعضهم: إن اللغة معنى موضوع في صوت. والإعراب، وإن تمثل بالعلامات الإعرابية الظاهرة والمقدرة، ولكنه إنما احتل هذه المكانة في النحو؛ لأن علاماته ارتبطت بالمعاني، فليست علامات الإعراب إلا أدلة على المعاني.

٣– ليس النحو تصحيحا لخطأ في علامة، وإنما النحو تصحيح للمعاني عن طريق تصحيح علاماتها، فالخطأ في الإعراب نتيجته الخطأ في المعنى.

٤– بذل النحاة جهدهم في استقراء كلام العرب، واستنباط القواعد النحوية منه، وتلك القواعد كان مبناها أساسا على نظرية العامل، فكلّ تركيب لفظي تحكمه هذه النظرية، فكلّ مفردة في التركيب لا بدّ من ارتباطها بما بعدها وما قبلها برباط العمل النحوي، الذي هو ترجمة لرباط التعلق المعنوي، ولكن هذا العامل قد يبدو في بعض التراكيب لا ينسجم مع القواعد التي قررها النحاة؛ لذا عمل النحاة على تفسير هذه التراكيب تبعا لما استقر من

قواعد، وهذا الأمر ألجأهم إلى صرف التركيب عن ظاهره، والذهاب إلى المعنى المتحصل منه لتفسير هذا الظاهر.

٥- اتخذ النحاة من أبواب: التوسع في معنى العامل، والتوهم، والحذف، والحمل على النظائر وسائل خرّجوا عليها كثيرا من الشواهد الفصيحة التي يوهم ظاهرها عدم الانسجام بين مفرداتها.

٦- كان باب الحمل على المعنى حاضرا في إعراب كثير من التراكيب الفصيحة التي وردت عن العرب، وأشكل ظاهرها على كثيرٍ من المعربين.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر: البناء الدمياطي، تحقيق: على محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، (د. ت).

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف، (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٣- أساس البلاغة: الزمخشري، محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمود، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٤- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ)، راجعه: د. فائز ترحيني، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.

٥- إعراب القرآن الكريم: محيي الدين الدرويش، ط٨، دمشق–بيروت، دار ابن كثير، ٢٠٠١م.

٦- الأغاني: الأصفهاني، علي بن الحسن، دار الكتب، لا. ت.

٧- ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، بغداد، مكتبة النهضة، بخط يحيى سلوم العباسي.

٨- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، هبة الله بن علي، (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د. ت).

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، بيروت، دار الندوة الجديدة، ١٩٨٠م.

١١- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، مصر، ١٩٥٩م.

١٢- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، محمد بن يوسف، الأندلسي، (ت٧٤٥هـ)، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ.

١٣- بدائع الفوائد: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، (ت٧٥١هـ)، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة، (د. ت).

١٤- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

١٥- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: أبو الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظفر، ط١، جدة، دار المدني، ١٩٨٦م.

١٦- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط٢، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٠م.

١٨- التضمين النحوي وأثره في المعنى، الشجيري، هادي أحمد، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية دبي، العدد(٣٠)، ذو القعدة ١٤٢٦هـ= ديسمبر ٢٠٠٥م.

١٩– التعريفات: الجرجاني، علي بن محمد، (ت٨١٦هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن مرعشلي، ط١، بيروت، دار النفائس، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
٢٠– التيسير في القراءات السبع: الداني، عثمان بن سعيد، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط١، الإمارات العربية المتحدة، مكتبة الصحابة، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
٢١– جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني راجعه: د. عبد المنعم خفاجة، ط١٨، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
٢٢– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الخضري، محمد بن مصطفى، (ت١٢٨٧هـ)، ط١، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٨م.
٢٣– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الصبان، محمد بن علي، (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، (د. ت).
٢٤– خزانة الأدب: عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
٢٥– الخصائص: ابن جني: عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت).
٢٦– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دمشق، دار القلم، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٢٧– الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية: د. هادي أحمد فرحان الشجيري، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠١م.

٢٨- دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، (د. ت).

٢٩- ديوان أبي دؤاد الإيادي(جارية أو حارثة بن الحجاج)، نشر جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة إحسان عباس، ط١، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، ١٩٥٩م.

٣٠- ديوان الأعشى: شرح وتعليق: د. محمد محمد حسين، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٤م.

٣١- ديوان جرير بن عطية: تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف، بمصر، (د. ت).

٣٢- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة)، شرح أحمد بن حاتم الباهليّ، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، ط١، بيروت، مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢م.

٣٣- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق: وليم بن الورد، ط٢، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م.

٣٤- ديوان زياد الأعجم (شعر زياد الأعجم): جمع وتحقيق: يوسف حسين بكار، ط١، دار المسيرة، ١٩٨٣م.

٣٥- ديوان طفيل الغنوي (طفيل بن عوف، ت نحو ١٣ ق. هـ): تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، ط١، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٨م.

٣٦- ديوان عبيد بن الأبرص: بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.

٣٧- ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة، ت نحو ٩٠هـ) (رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي): تحقيق: عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

٣٨– ديوان الفرزدق (همام بن غالب): دار صادر، بيروت، (د. ت).
٣٩– ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦م.
٤٠– ديوان النابغة الجعدي(شعر النابغة الجعدي): تحقيق: عبد العزيز رباح، ط١، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٦٤م.
٤١– ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية): تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ١٩٧٧م.
٤٢– رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٤٣– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي، (ت١٢٧٠هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).
٤٤– الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، بغداد، دار الرشيد، ١٩٧٩م.
٤٥– سنن الترمذي، أبو عيسى، محمد بن عيسى، (ت٢٩٧هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٢، مصر، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م.
٤٦– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، (ت٧٦٩هـ)، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، القاهرة، مكتبة التراث، ١٩٨٠م.
٤٧– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، طبع مع حاشية الصبان، دار الفكر، بيروت.

٤٨- شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٤٩- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الأشبيلي، (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

٥٠- شرح ديوان زهير: تقديم سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٨٦م.

٥١- شرح شذور الذهب: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، القاهرة، ١٣٨٥هـ=١٩٦٥م.

٥٢- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف، الأنصاري، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٨٣هـ=١٩٦٣ م.

٥٣- شرح المعلقات السبع: الزوزني، بغداد، مكتبة النقاء، (د. ت).

٥٤- شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت٦٤٣هـ، بيروت، عالم الكتب، (د. ت).

٥٥- الصاحبي: ابن فارس، تحقيق: أحمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٧م.

٥٦- الصحاح: الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

٥٧- علم الدلالة: أحمد مختار عمر، ط١، الكويت، دار العروبة، ١٩٨٢م.

٥٨- علم اللغة: د. حاتم صالح الضامن، الموصل، ١٩٨٩م.

٥٩– علم اللغة العام: دي سوسير، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، موصل، ١٩٨٨م.
٦٠– الفائق في غريب الحديث والأثر: الزمخشري، محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣م، ١٤١٤هـ.
٦١– قواعد الترجيح عند المفسرين: الحربي، حسين بن علي، ط١، دار القاسم، الرياض، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.
٦٢– الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، عالم الكتب، (د. ت).
٦٣– الكشاف: الزمخشري، محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ)، ط٣، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٧م.
٦٤– كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، محمد أعلى بن علي، تبعد ١١٥٨هـ، بيروت، دار صادر، (د. ت).
٦٥– الكشف والبيان في تفسير القرآن: الثعلبي، أحمد بن محمد، (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة نظير الساعدي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.
٦٦– الكليات: الكفوي: أيوب بن موسى، (ت١٠٩٤هـ)، أعده للطبع: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.
٦٧– اللباب في علوم الكتاب: ابن عادل، عمر بن علي، (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
٦٨– لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، (د. ت).

٦٩- اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٧م.

٧٠- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل: د. فاضل صالح السامرائي، ط١، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٩م.

٧١- مجاز القرآن: صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي، (ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٧٢- مجموعة الفتاوى: ابن تيمية، تحقيق: عامر الجزار، وأنور الباز، ط١، الرياض، دار الوفاء، ١٩٩٩م.

٧٣- المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيدة، علي بن إسماعيل، (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠هـ.

٧٤- المزهر في علوم اللغة: السيوطي، تحقيق: البجاوي وآخرون، بيروت، دار الفكر، (د. ت).

٧٥- المصباح المنير في شرح غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي، أحمد بن محمد، (ت٧٧٠هـ)، ط٥، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٢٢م.

٧٦- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٥م.

٧٧- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: الأول: نجاتي والنجار، والثاني: النجار، والثالث: شلبي، ط٣، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

٧٨- معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، الموصل، العراق، ١٩٨٩م- ١٩٩٠م.

٧٩– معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

٨٠– معجم متن اللغة: أحمد رضا، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٦٠م.

٨١– المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إعداد: د. إميل بديع يعقوب، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٨٢– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، ت٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٨٧م.

٨٣– المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: العيني، محمود بن أحمد، (ت٨٥٥هـ)، مطبوع بهامش خزانة الأدب، بيروت، دار صادر، (د. ت).

٨٤– المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد، (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، (د. ت).

٨٥– النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير، المبارك بن محمد، (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، طاهر أحمد الزاوي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د. ت).

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... – ٥٣٥ –

موضوع البحث: ..... – ٥٣٥ –

مشكلة البحث: ..... – ٥٣٥ –

حدود البحث: ..... – ٥٣٦ –

خطة البحث: ..... – ٥٣٧ –

منهج البحث: ..... – ٥٣٧ –

أهداف البحث: ..... – ٥٣٨ –

الدراسات السابقة: ..... – ٥٣٨ –

التمهيد ..... – ٥٤٠ –

المبحث الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد المطابقة ..... – ٥٤٣ –

المطلب الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد التذكير والتأنيث..... – ٥٤٣ –

المسألة الأولى: جبر تأنيث المذكر: ..... – ٥٤٣ –

المسألة الثانية: جبر تذكير المؤنث: ..... – ٥٤٨ –

المطلب الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإفراد والجمع ..... – ٥٥٤ –

المسألة الأولى: جبر معاملة الجمع معاملة المفرد: ..... – ٥٥٤ –

المسألة الثانية: جبر استعمال الجمع موضع المفرد: ..... – ٥٥٥ –

المسألة الثالثة: جبر تنوع عود الضمائر على (مَنْ) الموصولة:..... – ٥٥٦ –

المبحث الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإسناد والعمل النحويّ – ٥٥٨ –

المطلب الأول: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد الإسناد ..... – ٥٥٨ –

المسألة الأولى: الحمل على المعنى في باب الابتداء والخبر: ..... – ٥٥٨ –

المسألة الثانية: الحمل على المعنى في باب الاستثناء: ..... – ٥٦٠ –

المسألة الثالثة: الحمل على المعنى في باب الممنوع من الصرف: ..... – ٥٦٢ –

المسألة الرابعة: الحمل على المعنى في باب الإضافة: ..... – ٥٦٣ –

المطلب الثاني: أثر الحمل على المعنى في جبر قواعد العمل: ..... – ٥٦٧ –

المسألة الأولى: جبر عدم تسلط العامل: ..... – ٥٦٧ –

المسألة الثانية: جبر وجود العلامات الإعرابية من غير عامل: ..... – ٥٧٣ –

الخاتمة ..... – ٥٨٧ –

المصادر والمراجع ..... – ٥٨٩ –

فهرس الموضوعات ..... – ٥٩٨ –